الطبعة السابعة

مسح الموازنة المفتوحة 2019

International Budget Partnership

رسالة من المدير التنفيذي

مسح الموازنة المفتوحة وفيروس كورونا (كوفيد-19)

بينما أكتبُ لكم هذه الرسالة، فإن جائحة كورونا (كوفيد-19) تعيث فساداً في جميع أنحاء العالم. إن التهديد الذي يهدد الصحة العامة، والضرر الذي يلحق بالاقتصادات الوطنية، وتعطل الحياة اليومية، كل ذلك يشكل خطراً وتهديداً، ليس فقط في واشنطن العاصمة بل في مختلف أنحاء العالم، حيث تكافح البلدان لاحتواء الفيروس وتخفيف تأثيره. في هذا الوقت المضطرب، نفكر في زملائنا الكثيرين في جميع أنحاء العالم، متمنين لهم دوام الصحة والسلامة.

وفيما نسعى لنشر المسح، نواجه المعضلة نفسها التي تشغل تفكير العديد من المنظمات، ألا وهي: كيف ننشر نتائجنا وسط هذه الأزمة العالمية الشاملة؟ هل ما تزال هذه التقنيات ذات صلة بالبيئة الجديدة؟ في الواقع، بينما كنا نعمل على التقرير، كان المتظاهرون في شوارع العديد من المدن حول العالم يطالبون بخدمة أفضل ومساءلة حكوماتهم. أما الآن، فالمواطنون محجوزين في منازلهم مجبرين على البقاء بعيداً عن بعضهم بعضًا، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الاستراتيجيات للتواصل مع المسؤولين الحكوميين.

في هذه البيئة، نعتقد أن المسح والمسائل التي يغطيها ليس مهمًا فحسب، بل إنه في الواقع أكثر أهميةً من أي وقت مضى.

كذلك ستلعب الموازنات دوراً محورياً في استجابات الحكومة لهذا الفيروس وتداعياته. ونؤيد بقوة العمل الحكومي الشديد، ونعتقد، مثل الآخرين، أنه ينبغي على القادة أن يولوا اهتماماً خاصًا باحتياجات من يعيشون في فقر، وهم عرضة بشكل خاص للآثار الصحية والاقتصادية المدمرة لفيروس كورونا (كوفيد-19).
ولمواجهة هذه التحديات غير المسبوقة، يتعين على الحكومات أن تعمل بسرعة على تحويل الأولويات وإعادة تنظيم السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق. وقد يؤدي الاندفاع إلى الفعل إلى إغراء بعض الزعماء بالتنازل عن إعلام الجمهور وإشراكه في الخطوات التي يتخذونها. ورغم أن الأزمة تتطلب تحركًا سريعًا وحاسمًا، فإنها مع ذلك تتطلب الصدق والشفافية والمشاركة، وفي النهاية الثقة العامة وهي الأهداف نفسها التي يسعى لها مسح الموازنة المفتوحة.

كما يتبين لنا في هذا المسح، الذي تم إجراؤه قبل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن أغلب الحكومات تفتقر إلى أنظمة المساءلة والسياسات اللازمة لجعل موازناتها مفتوحةً بشكل كامل أمام الجمهور. وتوجد ثغرات في شفافية الموازنة طوال دورة الموازنة، لا سيما في كيفية قيام الحكومات بالإعلان عن التغييرات التي أجرتها على الموازنات أثناء التنفيذ. وتتفاقم أوجه القصور هذه بسبب ضعف الرقابة على الهيئات التشريعية ومراجعي الحسابات وندرة فرص المساهمات العامة. ولا تُظهر موازنات القطاعات عادة كيف يعمل الإنفاق العام على تحسين تقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، على نحو أساسي لحل هذا الوباء.

إن أوجه القصور هذه تقلقنا لأن رفع مستويات المعيشة والإنفاق العام لابد أن يسفر عن نتائج. ومع توسع الإنفاق لمحاربة الوباء، تذكرنا أن أبحاثنا السابقة وجدت أن العديد من الحكومات لا تنفق بالكامل موازناتها المخصصة أو تشرح الانحرافات عنها. ومن الجدير بالملاحظة أن الإنفاق المتدني على موازنات اللقاحات مرتفع بشكل خاص، حتى في البلدان التي تعاني من نقص متكرر في اللقاحات. ومن المرجح أن تتفاقم هذه النقائص في هذه الأزمة في الوقت الذي يتعين فيه على الحكومات أن تتجنب إساءة استخدام الأموال وأوجه القصور التي أدت إلى إضعاف الاستجابات للكوارث السابقة. إن عواقب قرارات موازنة اليوم سنشعر بها ونشاهد نتائجها في السنوات القادمة. وقد تكشفت هذه الأزمة في وقت حيث بلغ الإحباط العام ذروته إزاء التفاوت الصارخ بين الجمهور وفشل الحكومات في التصدي له. ومن الممكن أن تتضرر الثقة العامة بشكل أكبر إذا لم تعالج الحكومات الوباء على نحو فعال باتخاذ إجراءات لا تبدو تعسفية أو لصالح مصالح معينة على حساب غيرها.

من حسن الحظ أن التوصل إلى نتيجة مختلفة أمر ممكن. إن عملنا على مدى العقدين الماضيين يبين بوضوح أن ممارسات الموازنة المفتوحة ترتبط بقدر أكبر من الإنصاف والكفاءة. وكما يُبين هذا التقرير، يمكن للحكومة أن تتخذ خطوات فورية لنشر معلومات إضافية على المواقع الإلكترونية الحالية بدون تكبد تكاليف إضافية. بيد أنه لا بد من الجمع بين المزيد من الشفافية والفرص الجدية للمساهمات العامة في عملية الميزنة لضمان نتائج أفضل. ويمكن أن تكون المنظمات العامة والمدنية مصادر حيوية للمعلومات عن فعالية الخدمات الحكومية. كذلك تساعد في إبقاء المجتمعات على علم بالبرامج الحكومية، كما يمكنها مراقبة أداء الموظفين والمتعاقدين.

وفي مواجهة هذا الوباء، يتعين على الحكومات أن تفكر على نحو إبداعي في كيفية تسهيل مشاركة الجمهور وتسخير فوائدها. وسوف يثبت المجتمع المدني كونه شريكا مبتكراً. فمؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، توفر بيانات لسكان المستوطنات غير الرسمية في مراكز المدن الكبرى حتى يتمكنوا من تقديم معلومات فورية عن الخدمات الحكومية خلال فترة الوباء، مثل ما إذا كان قد تم تنظيف المراحيض العامة أم لا. ستساعد هذه المعلومات المسؤولين الحكوميين على فهم احتياجات المجتمع ونوعية الخدمات، وعند الضرورة، مساعدة المجتمعات المحلية على مساءلة الحكومة. وتعمل مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP) ضمن شراكة مع الأرجنتين والرابطة المدنية للمساواة والعدالة (ACIJ) وشركائهم في التحالف مع المشردين في بوينس آيرس على نقل احتياجاتهم والإنفاق العام الذي يمكن أن يزيد من قدرتهم على مواجهة الوباء بشكل أفضل. هذان مجرد مثالان على كيفية ربط المنظمات المدنية بين المواطنين والحكومة. في تقرير مسح الموازنة المفتوحة الماثل، أطلقنا نداءً عالمياً للعمل للحكومات لتحقيق تقدم مستدام فيما يتصل بحصول الجمهور العادي على المعلومات المتعلقة بالموازنة، وفرص المساهمات الجمهور بشأن الموازنات، والرقابة الفعالة على تنفيذ الموازنة. ويزيد الوباء من الضرورة الملحة لاستجابة الحكومات لهذه الدعوة وأن تعمل بحسم على هذه الجبهة. ونحن ندعو الحكومات إلى تبني سياسات خاصة بالموازنة تعمل على تخفيف التأثيرات الضارة الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي القيام بذلك، تبني عمليات الميزنة الكفيلة باستعادة الثقة العامة وتشكيل مستقبل أكثر شمولاً.

لا أحد يعرف على وجه التحديد كيف قد سيتطور هذا الوباء. لكنني أعلم أنه إذا عملنا بمفردنا، فإن مساهمة مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP) في الحد من آثاره ستكون هامشية في أفضل الأحوال. ونحن على استعداد للعمل مع الشركاء المدنيين، والحكومات، والوكالات الدولية في مختلف أنحاء العالم من أجل بناء أنظمة الموازنة التي تساعد على معالجة هذه التحديات والصعوبات في المستقبل. من المؤكد أن أنظمة الموازنة المفتوحة وحدها غير قادرة على تقديم حلول لهذا الوباء. ولكنها قادرة على تعزيز الروابط بين المواطنين والحكومة وتحسين تقديم الخدمات العامة، الآن والمضي قدماً.

وارين كرافشيك
المدير التنفيذي
مارس 2020

الملخص التنفيذي

احتجاج عالمي من أجل الإنصاف والمشاركة

في الشهور التي سبقت صدور مسح الموازنة المفتوح الحالي، كان المتظاهرون يخرجون إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم، في فرنسا ولبنان وتشيلي وكولومبيا وإيران والعراق وهايتي والإكوادور. غالبا ما تبدو محفزات هذه الانتفاضات صغيرة، مثل زيادة سعر المترو بقيمة 0.04 دولار في تشيلي أو ضريبة على استخدام واتساب في لبنان. ولكن حجم التعبئة الشعبية الذي استفزته هذه التغييرات يكشف عن قضايا أساسية أكبر تتمثل في المصاعب الاقتصادية، والتفاوت الصارخ، والفساد المستشري بين النخب السياسية. وحيثما يشعر الناس بأن الأنظمة الاقتصادية تعمل على توسيع الانقسامات والاستفادة منها فقط، فإنهم يطالبون بتحول من شأنه أن يوفر قدراً أعظم من الإنصاف والمشاركة فيما يتصل بالسياسات التي تؤثر على حياتهم.

هناك قاسم مشترك بين العديد من هذه الاحتجاجات: الارتباط بالتمويل العام والموازنات الحكومية. ويتفاعل الناس عندما تتم زيادة الضرائب على الفقراء، ولكن الأثرياء معفون. ويغضب الناس عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية والوقود، ولكن الأموال العامة يساء استخدامها. وتؤثر قرارات الموازنة - التي تحدد الأولويات والسياسات الخاصة بكيفية جمع الأموال العامة وإنفاقها – على الجميع. وفي كثير من الأحيان، لا يستطيع التأثير على هذه الخيارات إلا الأقوياء وأصحاب الامتيازات. وبالنسبة للآخرين، وخاصة الذين يعيشون في فقر والذين تشكل الخدمات الممولة حكومياً أهميةً أكثر، فإن الموازنات تظل عملية نائية ومعقدة، ولا يمكن تفسيرها بوضوح ولا فتحها للمناقشة.

من الممكن أن تتغير أنظمة الميزنة الحصرية هذه، بل ويتعين عليها أن تتغير. وبوسع البلدان التي تفتح موازناتها أن تعيد توجيه الزيادة في التعبئة العامة نحو المشاركة البناءة التي تساعد على صياغة توجهات سياسية جديدة. فخفنة من البلدان التي لديها بالفعل نظم أكثر انفتاحا للميزنة لديها مشاركة ديمقراطية أقوى، وعدالة أكبر، ونتائج إنمائية أفضل. ويرتبط ارتفاع مستويات الشفافية بعجز أصغر، وانخفاض تكاليف الاقتراض، ومراجعة حسابات أكثر مصداقيةً. وترتبط زيادة المشاركة في الميزنة بتقديم الخدمات على نحو فعال وزيادة الاستعداد لدفع الضرائب. في الوقت الذي تكافح فيه المجتمعات من أجل إصلاح العقود الاجتماعية المعطلة، يمكن للميزنة المفتوحة إعادة ربط الحكومات والمواطنين بطرق تعزز رفاهة الجميع.

تقييم الميزانيات المفتوحة: الشفافية والمشاركة والرقابة

ينبغي أن تتاح لجميع المواطنين إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة عن كيفية جمع الموارد العامة وإنفاقها، وفرص المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على سبل كسب العيش ومستقبل الحياة، وضمان رقابة قوية على الموازنة من جانب الهيئات التشريعية المستقلة ومؤسسات مراجعة الحسابات. وتشكل هذه المجالات الثلاثة الأساس لمسح الموازنة المفتوحة، وهو المقياس الوحيد المستقل والمقارن للشفافية المالية، ومشاركة الجمهور، والرقابة على مستوى الحكومة المركزية.

ويعرض هذا التقرير النتائج العالمية لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 – وهو التقييم السابع منذ إطلاق مسح الموازنة المفتوحة في عام 2006. أجرت أفرقة المجتمع المدني وخبراء الموازنة بحثاً لصالح مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 في 117 بلداً، كذلك استعرضه خبراء مستقلون مجهولون. ودعيت الحكومات إلى التعليق على مشروع النتائج وأغلبها فعلت ذلك. يقيس المسح الممارسات الحكومية في مواجهة المعايير الدولية بشأن إتاحة المعلومات المتعلقة بالموازنة في الوقت المناسب ومقدار المعلومات التي يتم توفيرها للجمهور، بشأن مدى الفرص المجدية لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة، وبشأن دور مؤسسات الرقابة الرسمية.

تشجيع التقدم في شفافية الموازنة

يرى مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 تحسنًا عالميًا متواضعًا في شفافية الموازنة، وهو ما يتفق مع الاتجاه الإجمالي الذي قاسه المسح على مدى العقد الماضي. وبالنسبة للبلدان البالغ عددها 77 بلدًا التي تم تقييمها في كل جولة بين مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008 ومسح الموازنة المفتوحة لعام 2019، فإن متوسط النتيجة العالمية لقياس مسح الموازنة المفتوحة لشفافية الموازنة — المشار إليه أيضًا بمؤشر الموازنة المفتوحة — قد زاد بنسبة 20 في المائة، من 41 إلى 49 من أصل 100. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا يزال متوسط النتيجة في هذه البلدان دون 61 درجةً، وهو ما يعتبر الحد الأدنى من الشفافية في الموازنة التي تسمح بمشاركة عامة ذات معنى طوال عملية الموازنة. وهناك العديد من المناطق التي تشهد اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا، وخاصةً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إنَّ هذا هو عودة محمودة إلى التقدم من نتائج تقييم مسح الموازنة المفتوحة السابق، حيث هبطت درجات الشفافية العالمية للمرة الأولى. والآن في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019، كان المتوسط العالمي أعلى قليلاً من مستوى مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015، الأمر الذي جعل هذه الجولة من أعلى مستوى عالمي لقياس شفافية الموازنة منذ إطلاق المسح.

ولكن استمرار الافتقار إلى الشفافية يقوض الحوار العام الحقيقي

رغم أن هذه المكاسب توفر ما يدعو للأمل، فإن المستويات الحالية من معلومات الموازنة المتاحة للجمهور تظل محدودةً: معدل الشفافية العالمي هو 45 من 100. فقط 31 بلدًا من بين 110 بلدًا شملها المسح لديها مستويات كافية من شفافية الموازنة. وهذا يعني أن ثلاثة أرباع البلدان التي شملها المسح ليس لديها مستويات كافية منها.

وكثيرًا ما تفشل الحكومات في نشر وثائق الموازنة الرئيسية، التي ينبغي أن تفسر بوضوح سياسات الموازنة ومقرراتها ونتائجها. وقد توصل المسح إلى أن حوالي ثلث وثائق الموازنة التي يجب أن يتم نشرها في مختلف أرجاء العالم لم تتم إتاحتها من الأساس للعامة. فالحكومات تنشر معلومات أكثر أثناء مرحلة صياغة وإقرار الموازنة من تلك التي تنشرها عن التنفيذ، وهو ما يقوض مساءلة الحكومة عن إنفاق الموازنة على النحو الذي توافق عليه الهيئة التشريعية.

حتى عندما يتم نشر وثائق الموازنة فإنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى أنواع المعلومات التي يرغب المواطنون في رؤيتها. وهناك نظرة أكثر قربًا على موازنات الصحة والتعليم في 28 بلدًا من البلدان التي شملها المسح تجد أنها تفتقر إلى أنواع المعلومات اللازمة لرصد تقديم الخدمات. إن مستويات الديون العالمية في تصاعد مستمر، ولكن الموازنات تفتقر إلى التفاصيل بشأن مستويات الدين العام والمخاطر واستدامته. فالآن تركز العديد من المنظمات على المساواة الضريبية وزيادة العائدات، ولكن قلة من البلدان تقدم تقارير مفصلة عن النفقات الضريبية – العائدات المفقودة من الإعفاءات أو الإعفاءات الممنوحة للشركات أو الأفراد.

بوسع الحكومات أن تبذل المزيد من الجهد لتحديد الاحتياجات العامة للمعلومات الخاصة بالموازنة. وحتى بين الحكومات الاثنتين والسبعين التي تنشر موازنة المواطنين، والتي تثبت اهتمامها بتوفير معلومات أكثر سهولة عن سياسات الموازنة للمواطنين، فإن ثلثي الحكومات تفعل ذلك من دون استشارة الجمهور أولاً بشأن أنواع المعلومات التي يهتمون بها، الأمر الذي يحد من جدوى هذه الممارسات الموجهة إلى المواطنين ومن تأثيرها المحتمل.

إن إحراز تقدم أسرع أمر ممكن، إذا تمكنت البلدان من دعم التحسن

إن التحسن السريع الذي شهدناه في بعض البلدان على مدى الأعوام القليلة الماضية يثبت أن التغيير الحقيقي ممكن في إطار زمني قصير عندما تلتزم البلدان بفتح الإصلاحات في مجال الميزنة. وقد وصلت كل من غواتيمالا وإندونيسيا وجمهورية قيرغيزستان وأوكرانيا إلى 61 درجة من الشفافية أو تجاوزتها خلال الجولتين الأخيرتين من مسح الموازنة المفتوحة. وتوجد أمثلة على الشفافية القوية في الموازنة في جميع مناطق العالم تقريبًا. وتتضمن ست من المناطق العالمية السبع بلدًا واحدًا على الأقل تبلغ درجته 61 أو أكثر، مع استثناء جنوب آسيا.

ساو باولو، البرازيل: الطلاب يحتجون على خفض الحكومة لموازنة التعليم. مايو 2019.

بيد أن عدم اتساق التحسينات يثير قلقًا كبيرًا، لأن الكثير من البلدان لديها أداء غير منتظم فيما يتعلق بشفافية الموازنة. ويتمثل أحد التحديات في التقلب في نشر الوثائق، حيث تبدأ البلدان في النشر وتوقف النشر عدة مرات على مدى عدة جولات من مسح الموازنة المفتوحة. وفي حالات أخرى، تعود البلدان إلى إصدار الوثائق التي سبق أن أصدرتها وتوقف نشرها. على سبيل المثال، سجلت دولتان في جنوب آسيا، وهما الهند وسريلانكا، أرقامًا أعلى من 61 درجةً في تقييمات مسح الموازنة المفتوحة السابقة، ولكنهما توقفتا منذ ذلك الحين عن نشر الوثائق الرئيسية ولم توفرا الآن سوى مستويات محدودة من الشفافية.

ويبين التقلب والتراجع في الأداء استمرار الافتقار إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات والإصلاحات المتعلقة بشفافية الموازنة. وهذا يحدث على الرغم من مرور عقد أو أكثر من الإصلاحات ذات الصلة التي تروج لها الجهات الفاعلة الدولية، وعلى الرغم من أن العديد من البلدان أدرجت مبادئ الشفافية في التشريعات الرئيسية المتعلقة بالإدارة المالية العامة.

مجال للابتكار في مشاركة الجمهور

ما تزال مطالب المواطنين بالمزيد من المشاركة في عملية الموازنة محبطة. وما يزال متوسط الدرجات العالمية على مقياس المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة عند مستويات ضعيفة: 14 من أصل 100. وحتى الحكومات التي تنشر القدر الكافي من المعلومات للسماح بإجراء مناقشة عامة مستنيرة بشأن سياسات الموازنة لا توفر سوى القليل من المساحات التي قد تحدث فيها هذه المناقشة والحوار المباشر بين الحكومة والمواطنين. وحيثما توجد فرص لمشاركة المواطنين، فإن حفنة قليلة من الحكومات هي التي تتخذ خطوات ملموسة لإدراج الناس الذين يعيشون في فقر وغيرهم من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصًا، الأمر الذي يستبعد في الواقع أولئك الذين يحتمل أن يتأثروا سلبًا بالموازنات غير المنصفة.

ولا ينبغي لمشاركة الجمهور أن تبدو بهذا الضعف. وتعمل بعض الحكومات الآن على تجربة طرق مبتكرة لسد الفجوة بين البلدانة والمواطنين. وفي أحد الأمثلة، أنشأت الحكومة المكسيكية نظام "المراقبين الاجتماعيين" إذ تتولى لجان المستفيدين من البرامج رصد البرامج الاجتماعية التي تفيد المجتمعات المحرومة أساسًا.

وقد بدأت كل من كوريا الجنوبية والبرتغال مؤخرًا عملية الميزنة التشاركية على مستوى الحكومات الوطنية. وفي سيراليون، تقوم الحكومة بتوسيع نطاق المشاورات مع الجمهور أثناء صياغة مشروع الموازنة المقترحة من خلال جلسات استماع بشأن السياسات ومناقشات الموازنة. وفي تجربة واسعة النطاق، طلبت حكومة نيوزيلندا مؤخرًا من الجمهور مساهمات أثناء وضع أول "موازنة الرفاهة" الخاصة بهم، وقدمت ملاحظات إلى الجمهور حول كيفية استخدام آراءهم لإعلام مختلف الأدوات التي تدعم هذا النهج الجديد. وتبرز هذه البلدان كأمثلة لغيرها عن كيفية الشروع في قيادة جهود جديدة لمشاركة الجمهور.

تعزيز الرقابة اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للموازنات

يبحث مسح الموازنة المفتوحة دور هيئات الرقابة الرسمية، مثل الهيئة التشريعية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات (SAI)، في إخضاع الهيئة التنفيذية للمحاسبة طوال عملية الموازنة. ويمكن لهذه الهيئات أن تعزز الشفافية وأن تكفل تنفيذ الموازنات وفقًا لأهدافها المعلنة. ولكي يعمل هذا النظام أثناء الممارسة العملية، فإن كلا المؤسستين بحاجة إلى الاستقلال وتعزيز المساءلة المتبادلة. بيد أن 30 بلدًا فقط من أصل 117 بلدًا شملها المسح لديها درجات كافية لكلٍ من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات (SAI) ورقابة الهيئة التشريعية.

إن رقابة الهيئة التشريعية لتنفيذ الموازنة ونتائج مراجعة الحسابات هي مجالات محدودة فيما يتصل بالممارسات الرقابية. والتحدي الذي يواجه العديد من الهيئات التشريعية هو أن المسؤولين التنفيذيين قد يتجاهلون الموازنات المعتمدة: حيث يقوم ثلاثة من كل خمسة مسؤولين تنفيذيين بتحويل الأموال بين الوزارات أو الإدارات دون الحصول على موافقة مسبقة من الهيئات التشريعية. كذلك فالاستعراض التشريعي لتقارير مراجعة الحسابات محدود أيضًا: ولا يناقش ثلث الهيئات التشريعية تقرير مراجعة الحسابات على الإطلاق. أيضًا فالافتقار إلى الرقابة على نتائج مراجعة الحسابات يقوض فعالية توصيات مراجعة الحسابات، كما أن 59 في المائة من البلدان التي شملها المسح لا تصدر أي تقرير عن الخطوات العلاجية المتخذة استجابةً لمراجعة الحسابات.

تصور مستقبل أكثر انفتاحًا

لقد اعترفت حكومات عديدة بالفعل بقيمة الانفتاح المالي من خلال دمج الشفافية في قوانينها وأنظمتها. كذلك يُظهِر التقدم الثابت الذي شهدناه فيما يتصل بالميزنة المفتوحة على مدى العقد الماضي أن الحكومات تعمل على ترجمة هذه المبادئ والمعايير إلى ممارسات أفضل. ومع ذلك، ما تزال معظم البلدان بعيدة عن بلوغ حتى الحد الأدنى من المعايير للممارسات المقبولة. إن الافتقار إلى الشفافية، وندرة الفرص للمشاركة، والفجوات في الرقابة، من الأسباب التي تمنع أغلب البلدان من تحقيق الفوائد المحتملة المترتبة على توفير المزيد من انفتاح السياسات المالية.

لنتخيل معًا ماذا قد يحدث إذا كان من الممكن توجيه كل الطاقة والوقت الذي يضعه الناس في احتجاجات الشوارع التي تحارب السياسات غير العادلة إلى الحوار البناء والتعاون بين البلدان والمواطنين. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من الاعتراف بأن الميزنة المفتوحة جزء مهم من أي إستراتيجية للتجديد الاقتصادي والسياسي.

وفي حين تبنت العديد من الحكومات والمواطنين أجندة الميزنة المفتوحة، فإن بعض البلدان تناضل من أجل ترجمة النوايا الحسنة إلى ممارسات أفضل، وقد لا تقتنع بلدان أخرى بعد. وقد يعتقد بعض أهل الهيئة أنهم يستفيدون من التعتيم، ويقاومون الجهود التي تطالب بمحاسبتهم، وهو الاختيار الذي يتم على حساب شعبهم، وكما أظهرت الاضطرابات الواسعة النطاق، فذلك يعني عادةً أنه يعرضون أنفسهم للخطر أيضًا. إن معدلات التقدم في إصلاح الميزنة المفتوحة بطيئة جدا إلى حد لا يمكن معه مواجهة الإحباط المتزايد إزاء حالة الاستئثار وعدم المساواة وتحقيق تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية. ولمواجهة هذه التحديات الملحة، يجب على البلدان أن تحقق تقدمًا كبيرًا وسريعًا في مجال الميزنة المفتوحة الآن.

توحيد جميع أصحاب المصلحة في دعوة عالمية للعمل

إن الأمر يتطلب بذل جهود عالمية ونشاط مشترك مستدام من أجل التعجيل بالتقدم والوفاء بالوعود بتوفير الموازنة المفتوحة لجميع المواطنين. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين علينا أن نتبنى نهجًا جديدًا يوحد كافة أصحاب المصلحة من خلال التعاون والالتزام والشراكة. واستنادًا إلى 13 عامًا من إجراء مسح الموازنة المفتوحة، ندعو الحكومات إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أربعة أهداف طموحة ولكن يمكن تحقيقها في غضون السنوات الخمس المقبلة:

1. **توفير مستويات كافية من شفافية الموازنة.** تسجيل البلدان 61 درجةً أو أعلى في مقياس شفافية الموازنة في مسح الموازنة المفتوحة، وهو المعيار المرجعي فيما يتصل بتوفير مستويات كافية من المعلومات. فالحكومات تتيح على الأقل ست من وثائق الموازنة الرئيسية الثماني للجمهور، وتتضمن وثائق الموازنة معلومات ذات مغزى وذات صلة في الموازنة يسترشد بها الطلب العام. مع إتاحة إمكانية الوصول إلى معلومات الموازنة بشكل كامل للجمهور، بما في ذلك الوصول عبر الإنترنت إلى البيانات المفتوحة في الوقت الحقيقي على أن يكون من السهل فهمها وتحويلها واستخدامها.

2. زيادة مشاركة الجمهور في الموازنة. تسجيل البلدان 41 درجةً أو أعلى في مقياس مشاركة الجمهور في مسح الموازنة المفتوحة، وهو المعيار فيما يتصل بمستويات مشاركة الجمهور المعتدلة. وتتيح الحكومات فرصةً واحدةً على الأقل لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة لجميع الفروع الحكومية الثلاثة: الهيئة التنفيذية والتشريعية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات (SAI)، وتطبيق مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) الخاصة بمشاركة الجمهور في السياسات المالية.

3. **تعزيز رصد عملية تنفيذ الموازنة والرقابة عليها.** اتخاذ البلدان خطوات لضمان التنفيذ الكامل لموازناتها وفقًا لأهدافها، مع شرح أي انحرافات عن الموازنات المعتمدة على نحو ملائم للجمهور. فضلاً عن تعزيز الهيئات التشريعية من رقابتها على تنفيذ الموازنة ودعوة الجمهور إلى المساهمة والمشاركة. في حين يحقق مراجعو الحسابات في حدوث انحرافات بين الموازنات المخططة والمنفذة، مع إدخال الجمهور حيثما أمكن، ونشر النتائج التي توصلوا إليها. وبعد ذلك، قيام الهيئات التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بمتابعة وضمان اتخاذ الحكومات التنفيذية تدابير علاجية لمعالجة توصيات مراجعة الحسابات.

4. **مواصلة تحسين الميزنة المفتوحة.** إسراع البلدان من إحراز تقدم في إصلاح الميزنة المفتوحة والمواصلة على هذا النهج، ذلك أن الحكومات تعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على شفافية الموازنة وممارسات المشاركة، والتعهد بالتزامات عامة بشأن الميزنة المفتوحة، وترسيخ ممارسات جديدة للميزنة المفتوحة في القوانين واللوائح، مع الاستثمار في القدرة والمؤسسات اللازمة لإصلاحات الميزنة المفتوحة.

يتوفر مسح الموازنة المفتوحة على الإنترنت على الرابط التالي:
www.internationalbudget.org/open-budget-survey

مقرات مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP):
750 First Street NE, Suite 700
Washington, D.C. 20002
هاتف: 7171 683 202 1+

كذلك يوجد لدى مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP) مكاتب في جنوب أفريقيا
وكينيا والسنغال وغانا ونيجيريا وإندونيسيا والهند،
فضلاً عن موظفين يعملون في ألمانيا والبرازيل
وكندا والمملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، تواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي:
info@internationalbudget.org أو تفضل بزيارة
www.internationalbudget.org

الموازنات المفتوحة

مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)

مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)

من تصميم Soapbox
www.designbysoapbox.com

مسح الموازنة المفتوحة2019